سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B
١٢ ٢٨١

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

المركز القانوني للأقليات

دراسة مقارنة بين

" القانون الروماني والشريعة الإسلامية "

رسالة مقدمة من

الباحث / عبد العزيز حسن صالح

المدرس المساعد بقسم القانون الخاص

كلية الحقوق ــ جامعة أسيوط

لنيل درجة "الدكتوراه" في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ محمود عز العرب السقا

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه — **مشرفًا ورئيسًا**

بكلية الحقوق ــ جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / جابر علي مهران

أستاذ الشريعة الإسلامية — **عضوًا**

وعميد كلية الحقوق الأسبق ــ جامعة أسيوط

الأستاذ الدكتور / أيمن سعد عبد المجيد سليم

أستاذ القانون المدني — **عضوًا**

بكلية الحقوق ــ جامعة القاهرة

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللّٰهِ أَتْقَاكُمْ
إِنَّ اللّٰهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

(الحجرات: ١٣)

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي منح ذوي العرفان عُمْرًا ثانيًا ، فجعل لهم على كرور الزمان ذكرًا باقيًا ، وحَبَّبَ لأولي الألباب نشْرَ أخبارهم ، فلم تستطع أيد الأحقاب طَيَّ آثارهم .

فيطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا** ـ أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة القاهرة والمشرف على هذه الرسالة ، الذي لم يبخل عليَّ بعلمه في لحظة من اللحظات ، فقد أحاطني بعلمه وكرمه وصبره ، وكان دائمًا يوجهني إلى ما يفيد البحث فلقد وجدت في آرائه الرصينة خير مرشد فيما سلكت ، حتى استوت الرسالة على صورتها الحاضرة ، فله من الله خير الجزاء ، ولا عجب إذا قصر كلمي عن مدحه ، وعجز قلمي عن شكري له ، فبأيِّ لسان ، أم بأيِّ بنان ، أنظم قلائد الشكر على ما أسداه إليَّ ، وتفضّل به عليَّ ، من عنايته بحسن تعلمي ، وسعيه وراء رقي وتقدمي .

وبالحب المخلص الذي لا حد له ، وبالعرفان والشكر العظيمين أتقدم إلى أستاذي الجليلين **الأستاذ الدكتور / جابر علي مهران** أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ـ جامعة أسيوط على تجشمه عناء القراءة والسفر ومشقتهما وتفضله بقبول مناقشتي والمشاركة في الحكم على هذا البحث المتواضع ، فله من الله جزاء الحسنى .

والأستاذ الدكتور / أيمن سعد سليم ـ أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة إذ تفضل سيادته وتجشم عناء القراءة وقبل مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها فله من الله الجزاء الأوفى .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أساتذتي بكلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، الذين لم يضنوا عليَّ بنصائحهم وخبراتهم حتى خرج هذا العمل بهذه الصورة .

وأراني عاجزًا كل العجز عن إسداء الشكر لكل من أعانني في بحثي هذا من زملاء وأصدقاء قدموا لي يد عون أو كلمة تشجيع خففت عني وطأة البحث ، والشكر كل الشكر لأسرتي راجيًا أن أكون مخلصًا لهم .

الباحث

مقدمة

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

مُقَدِّمَة

تضم معظم دول العالم أقليات كبيرة متنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها ، إذا نادرًا ما نجد مجتمعًا أحادي الدين أو اللغة أو الجنس ، فأغلب المجتمعات ــ إذا لم يكن كلها ــ يوجد بها أقليات دينية أو عرقية أو مذهبية أو أجنبية .

ومما لا شك أن إحقاق الحق وإقامة العدل والوصول بالإنسان إلى الدرجات العالية من الكمال الإنساني أهداف عظيمة تحمل الأنبياء جميعًا ولا سيما الرسول ﷺ الكثير من الآلام والمصاعب من أجل تحقيقها ، إلا أن الإنسان بطمعه وحرصه ، عمل على تضييع حقوق أبناء نوعه إلى حد إهلاكهم وأسرهم وزرّى وجه الأرض من دمائهم ، وقد جعل الأنبياء إحقاق حقوق الأفراد منهجًا وسيرة لهم واحترموا حقوق الأقليات ، حتى في حالة انتصارهم واتباع الأكثرية لهم ، وكانوا يوصون الأكثرية بإحقاق حقوق الأقلية ويرشدونها إلى كيفية تحقيق ذلك . (١)

وقد جاءت المواثيق الدولية في الوقت المعاصر داعية إلى احترام حقوق الأقليات ، وبالتالي فإذا كانت المواثيق الدولية تدعو إلى حماية حقوق الأقليات فإن المتأمل لوضع الأقليات في القانون الروماني سواء كانت الأقليات الوطنية (دينية ــ عرقية) أو الأجنبية نجدها قد مرت بعدة مراحل مختلفة فقد ظهرت الأقليات الدينية في روما لا سيما عندما عدت المسيحية الديانة الرسمية لروما ، ففي ظل روما الوثنية كان القانون الروماني يرسي قاعدة التسامح الديني مع المخالفين لعقيدة روما الوثنية ، غير أن الواقع الفعلي والعملي كان عكس ذلك ، فقد اختلف وضع المسيحيين من إمبراطور لآخر على حسب ما كان

---

(١) فقه التعايش ــ غير المسلمين في المجتمع الإسلامي حقوقهم وواجباتهم ــ لروح الله شريعتي ، تعريب د. علي آل دهر الجزائري ــ مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ــ بيروت ــ ٢٠٠٩ ص١٣ .

يراه ، فالبعض حرم المسيحيين من حقوقهم ، وقام باضطهادهم لأسباب سياسية أي تحقيقًا للصالح العام ، والبعض الآخر كان تحقيقًا لأهوائه الشخصية وكرهه للمسيحية .

غير أنه بتحول روما من الوثنية إلى المسيحية تغير الوضع ، فبالرغم من التسامح والمساواة بين الناس التي جاءت به المسيحية إلا أننا نجد كهنة وأباطرة الرومان يقسمون الناس على أساس الإيمان ، فالمؤمن هو الذي يعتنق مذهب الدولة وهو الذي يتمتع بالحقوق الرومانية فقط دون غيره .

وبجانب هذا التقسيم عرف الرومان نوعًا آخر من المفاضلة بين الناس قائم على أساس الحرية ، فالمواطن الروماني وحده هو الذي يتمتع بالحقوق الرومانية فلا يجوز للعبد ذلك كما لا يجوز للأجنبي.

وقد مر وضع العبيد والأجانب في روما بعدة مراحل ففي البداية كان العبد بمثابة الشيء الذي يدخل في ممتلكات سيده فلا حقوق له ، والأجنبي بمثابة العدو الذي يجوز قتله واسترقاقه ، غير أنه في مرحلة لاحقة لروما نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية تغيرت نظرة الرومان إلى العبيد فاعترف له ببعض الحقوق كما اعترف للأجنبي أيضًا ببعض الحقوق ، إلى أن تمتع بها كاملةً نتيجة حصوله على الجنسية الرومانية بمقتضى مرسوم كراكلا الذي منح الجنسية الرومانية لجميع سكان الإمبراطورية الرومانية .

وبالنظر إلى وضع الأقليات في الشريعة الإسلامية نجد أن الشريعة الإسلامية قد سبقت غيرها من القوانين والمواثيق الدولية في حماية حقوق الأقليات سواء كانت الوطنية (دينية ــ عرقية) أو الأجنبية .

من خلال ما تقدم يتبين لنا أهمية دراسة هذا الموضوع ((مركز الأقليات في القانون الروماني والشريعة الإسلامية)) لأنه يبين لنا مركز الأقليات في النظامين المهمين من الناحية التاريخية والعملية على السواء .